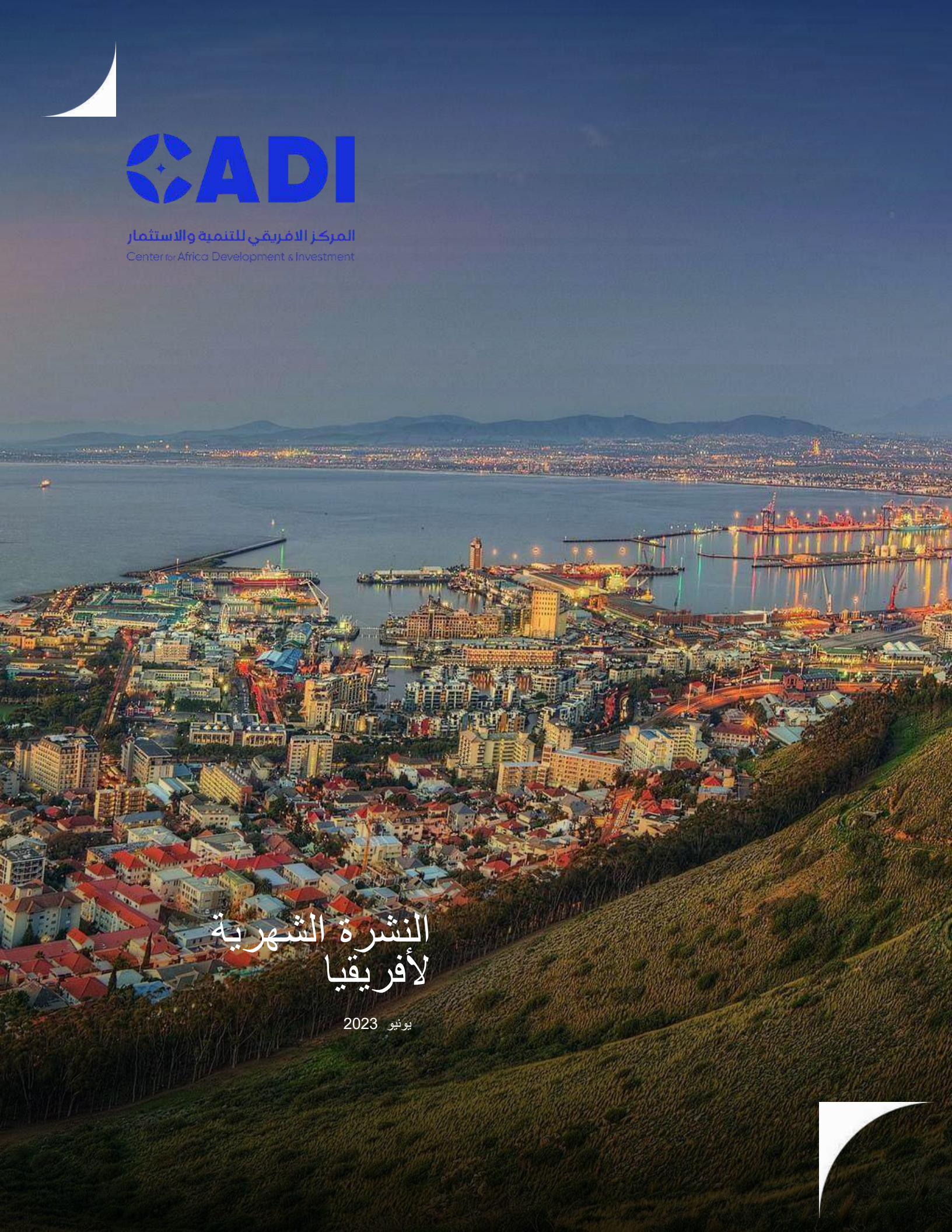

المركز الافريقي للتنمية والاستثمار
Center for Africa Development & Investment

النشرة الشهرية لأفريقيا

يونيو 2023

صعود المعاملات الرقمية في المشهد الأفريقي

لقد ساهم المسار الديموغرافي الملحوظ في أفريقيا والبنية التحتية المالية الهشة في خلق بيئة خصبة لازدهار المعاملات غير النقدية، باعتبارها حلاً مبتكراً يعمل على منح حق التصويت لعدد كبير جداً من سكان في القارة الذين لا يملكون حسابات مصرفية. ويمثل هذا الارتفاع السريع للمدفوعات الرقمية تحولاً نموذجياً في الأنشطة الاقتصادية لمنطقة تعتمد تقليدياً على المعاملات النقدية، بينما توفر في الوقت نفسه وسيلة قابلة للتطبيق لتحصين عملاتها الضعيفة.

ويمكن إرجاع بداية هذا الاتجاه التحويلي إلى عام 1997، مع إطلاق نظام المدفوعات الموحدة في نيجيريا. أطلق هذا الاتحاد المصرفي خدمات وبنية تحتية محلية للمدفوعات الرقمية، مما ينبئ بفجر عصر جديد سيشهد تدريجياً تغلغل المعاملات الرقمية في القارة الأفريقية الشاسعة. وقد حفزت هذه المبادرة الرائدة نظاماً بيئياً ديناميكياً أدى بدوره إلى ظهور لاعبين متنوعين، بدءاً من عمالقة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الشركات الناشئة المبتكرة، وكلها تساهم في إذكاء الثورة المالية المستمرة.

وتتوقع شركة الاستشارات ماكينزي وشركاه، ومقرها نيويورك، أن يكون قطاع الدفع الرقمي الأفريقي المزدهر أحد أسرع الصناعات نمواً في العالم، حيث تتوقع نمواً ملحوظاً في الإيرادات السنوية بنسبة 20٪ وحوالي 40 مليار دولار من الإيرادات بحلول عام 2025.

ويتناقض هذا بشكل حاد مع المتوسط العالمي الذي لا يتجاوز 7%، مما يبرز الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها أفريقيا في المشهد المالي الرقمي. إن السياق الديموغرافي الفريد لأفريقيا، والذي يتسم بعدد سكان يتضاعف كل 25 عاما، يختلف بشكل صارخ عن الاتجاهات السكانية الثابتة أو التراجعية التي يشهدها الغرب والشرق الأقصى.

ويمكن إجراء مقارنة توضيحية مع أمريكا اللاتينية، التي على الرغم من أنها تضم ما يقرب من ثلث سكان أفريقيا وتشهد معدل نمو سكاني أقل، فإنها تسجل إيرادات سنوية مذهلة من المدفوعات غير النقدية تبلغ حوالي 200 مليار دولار. ويوضح هذا التقارب الإمكانات الكامنة العميقة داخل السوق المالية الرقمية غير المستغلة إلى حد كبير في أفريقيا.

وتتجلى الأدلة الملموسة على هذه الإمكانية المزدهرة في تصاعد الاستثمارات الأجنبية التي يتم ضخها في شركات التكنولوجيا المالية الأفريقية التي تلبي احتياجات السكان ممن لا يتعاملون مع البنوك ولا يملكون حسابات مصرفية. كما تشير الإحصاءات إلى انجذاب المستثمرون بشكل متزايد إلى النمو السريع والفرص غير المستغلة ومخاطر الاستثمار المنخفضة نسبياً التي تميز شركات التكنولوجيا المالية الأفريقية. ففي عام 2021، استحوذت شركات التكنولوجيا المالية الأفريقية على نسبة مذهلة تبلغ 60% من إجمالي رأس المال الاستثماري الذي يتجاوز 200 ألف دولار والذي تم ضخه في القارة. وشهدت هذه الفترة 21 جولة لجمع التبرعات تجاوزت 50 مليون دولار، بزيادة تقارب عشرة أضعاف عن العام السابق.

وهكذا، فإن المشهد الديموغرافي في أفريقيا، الذي يتميز بتزايد عدد السكان إلى جانب العوائق التي تفرضها بنيتها التحتية المصرفية التقليدية، بات يشكل ميزة ملحوظة للقارة. ولا شك في أن هذا التقارب يضع أفريقيا في قلب التحول الدولي نحو اقتصاد غير نقدي.
يغذى هذا المسار عوامل مختلفة، بما فيها الانتشار التكنولوجي، والأنماط الاجتماعية والاقتصادية متطورة، والتدخلات الحكومية التي تحفز منظومة التمويل الرقمي.

ومن أبرز العوامل التي عجلت هذا الزخم هو التحضر المتزايد الذي لوحظ في جميع أنحاء القارة. وهذه الظاهرة جديرة بالملاحظة بالنسبة للاقتصاد الرقمي، ذلك أن سكان المناطق الحضرية، وإن كانوا لا يملكون حسابات مصرفية في كثير من الأحيان، يمتلكون هواتف محمولة في الغالب. وقد تطورت هذه الأجهزة لتصبح منفذاً لا غنى عنها للوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مما أغنى السكان عن اللجوء إلى البنى التحتية المصرفية التقليدية. وبالتالي، فقد أدت الهواتف المحمولة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعاملات غير النقدية، ما مكن العديد من الأفراد من الانخراط في أنشطة اقتصادية كانت حتى الآن بعيدة عن متناول أيديهم.
وثمة دراسة حالة مفيدة توضح الطبيعة الأساسية للمنصات غير النقدية في أوقات الأزمات، وخاصة الصراع الدائر في السودان. وقد كشفت هذه الاضطرابات عن الطبيعة الهشة للمؤسسات المالية التقليدية، التي أصيبت بالعجز بسبب النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

وقد كشف توقف عمليات ويسترن يونيون وعدم إمكانية الوصول إلى البنوك عن الحاجة الماسة إلى قنوات مالية بديلة. ويُعد تطبيق «بنكك» (Bankak) الذي ابتكره بنك الخرطوم واحداً من هذه القنوات البلدية في مجال المدفوعات غير النقدية، والتي برزت كشريان حياة في هذه الأوقات المضطربة. وعلى الرغم من بعض التحديات التقنية المتقطعة، إلا أن هذه الخدمة أثبتت فعالياتها في تسهيل نقل الأموال، وهو أمر محوري، ليس فقط من أجل ضمان وسائل المعيشة، ولكن أيضاً لتمكين الأفراد من إخلاء المناطق التي مزقتها النزاعات. ويوضح هذا المثال التوضيحي أن المدفوعات غير النقدية ليست مجرد أداة مريحة أو اقتصادية؛ بل لها أبعاد إنسانية عميقة. ومن هنا يبرز دور المنصات الرقمية في السياقات التي تتعثر فيها البنى التحتية المالية التقليدية، من حيث قدرتها على الحفاظ على شريان الحياة للمجتمعات.

وقد كشف توقف عمليات ويسترن يونيون وعدم إمكانية الوصول إلى البنوك عن الحاجة الماسة إلى قنوات مالية بديلة. ويُعد تطبيق «بنكك» (Bankak) الذي ابتكره بنك الخرطوم واحداً من هذه القنوات البلدية في مجال المدفوعات غير النقدية، والتي برزت كشريان حياة في هذه الأوقات المضطربة. وعلى الرغم من بعض التحديات التقنية المتقطعة، إلا أن هذه الخدمة أثبتت فعالياتها في تسهيل نقل الأموال، وهو أمر محوري، ليس فقط من أجل ضمان وسائل المعيشة، ولكن أيضاً لتمكين الأفراد من إخلاء المناطق التي مزقتها النزاعات. ويوضح هذا المثال التوضيحي أن المدفوعات غير النقدية ليست مجرد أداة مريحة أو اقتصادية؛ بل لها أبعاد إنسانية عميقة. ومن هنا يبرز دور المنصات الرقمية في السياقات التي تتعثر فيها البنى التحتية المالية التقليدية، من حيث قدرتها على الحفاظ على شريان الحياة للمجتمعات.

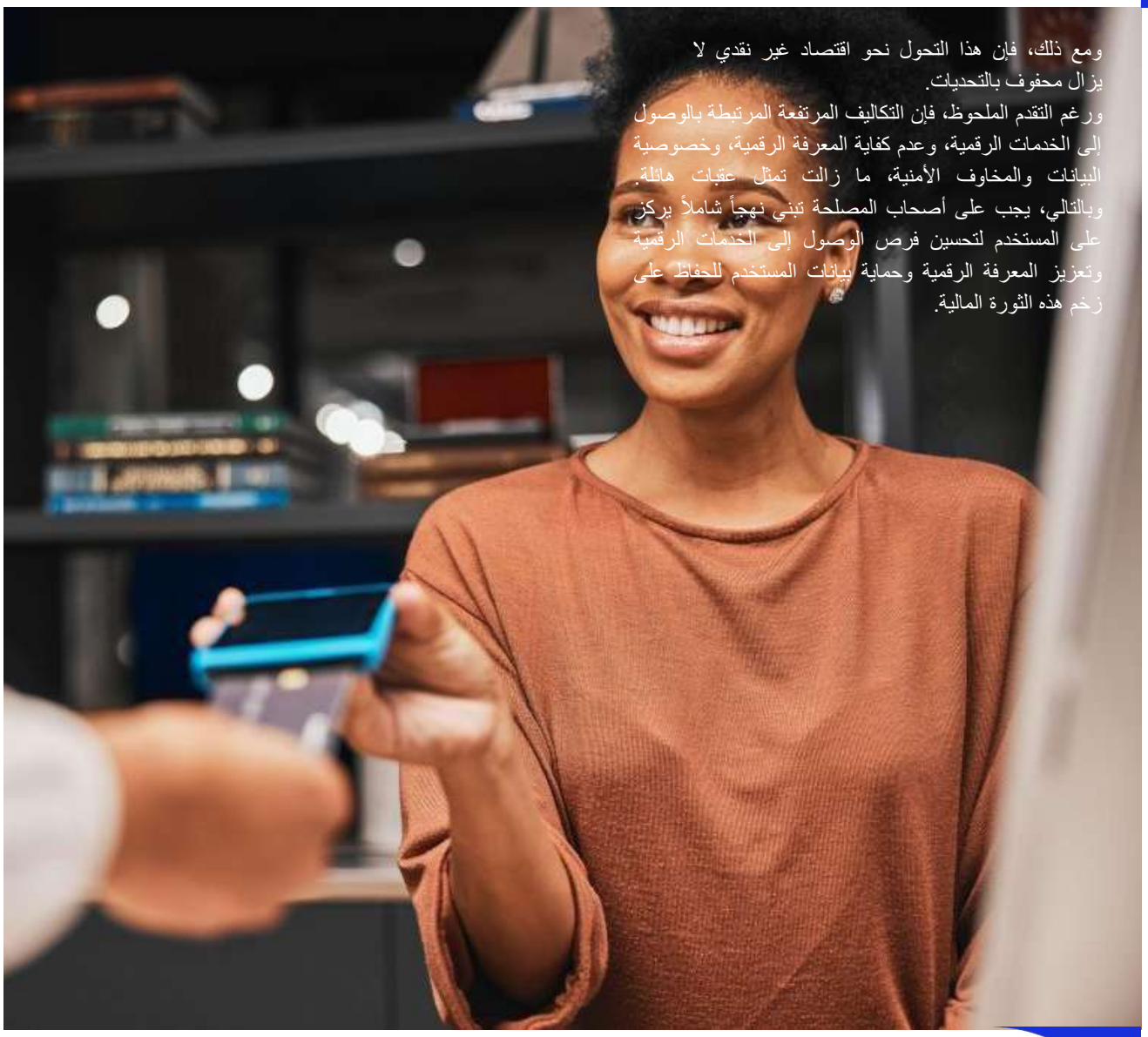

ومع ذلك، فإن هذا التحول نحو اقتصاد غير نقدي لا يزال محفوف بالتحديات.
ورغم التقدم الملحوظ، فإن التكاليف المرتفعة المرتبطة بالوصول إلى الخدمات الرقمية، وعدم كفاية المعرفة الرقمية، وخصوصية البيانات والمخاوف الأمنية، ما زالت تمثل عقبات هائلة. وبالتالي، يجب على أصحاب المصلحة تبني نهجاً شاملاً يركز على المستخدم لتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الرقمية وتعزيز المعرفة الرقمية وحماية بيانات المستخدم للحفاظ على زخم هذه الثورة المالية.

إن بروز المعاملات الرقمية في أفريقيا يمثل ظاهرة اجتماعية واقتصادية مثيرة لها آثار عميقة على الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تعمل أنظمة الدفع غير النقدي، التي كانت ذات يوم مقصورة على فئة بعينها، على ترسيخ مكانتها بشكل مطرد باعتبارها الوسيلة المفضلة للمعاملات، مما يشير إلى بزوغ فجر عصر تصبح فيه المعاملات غير النقدية مهيمنة على المشهد المالي في أفريقيا. ماكنزي. .

النهضة الزراعية الأفريقية
بزوغ سلة خبز عالمية

لطالما كانت القارة الأفريقية، التي تتميز بامتدادها الجغرافي الواسع، تاريخياً موطناً لمجموعة من الدول التي يشار إليها في كثير من الأحيان بالعامية باسم "سلال الخبز". ومن الأمثلة الجديرة بالذكر زيمبابوي وأوغندا ورواندا والسودان وإثيوبيا. ويشير لقب "سلة الخبز" إلى براعة زراعية تستند إلى قدرة الدول على تلبية الطلب المحلي على المحاصيل الأساسية والعمل كلاعبين محوريين في الأسواق الزراعية الدولية. ومما يؤسف له أن البلدان المذكورة آنفا لم تتمكن حتى الآن من تحقيق الاكتفاء من هذه المحاصيل الزراعية الضرورية التي قد توحي بها هذه التسمية.

وعند تحليل البيئة الجيوسياسية، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار تداعيات الصراع الأخير في أوكرانيا، والذي ترددت أصداؤه عبر المشهد الزراعي العالمي.

ولطالما كانت أوكرانيا (وروسيا إلى حد ما)، التي ينظر إليها غالباً على أنها سلة الخبز الأساسية، بمثابة مرساة للأمن الغذائي العالمي، إذا كانت وما زالت تصدر كمية هائلة من المنتجات الزراعية. لكن الصراع المحتدم بين روسيا وأوكرانيا أظهر مدى الهشاشة المتأصلة في البنية التحتية العالمية للأمن الغذائي، والتي كانت تعتمد بشكل مفرط على مجموعة محدودة من اللاعبين الرئيسيين.

وبالتزامن مع ذلك، أدت الآثار المتتالية للصراع إلى ظهور حاجة ملحة لإعادة تقييم ومعايرة سلاسل التوريد الزراعية العالمية. ويتجلى التحول الملموس والمنشود في التركيز نحو التنويع في الوقت الذي يتصارع فيه أصحاب المصلحة مع الحاجة الماسة لتقليل تعرضهم لحالات عدم اليقين الجيوسياسي.

وفي هذا السياق، تبرز دول الجنوب العالمي، لا سيما داخل أفريقيا، كمراكز بديلة محتملة للإنتاج الزراعي. ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه أفريقيا في هذا التحول النموذجي.
تتمتع القارة بمزيج من الأصول تشمل رقعة شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، والتنوع المناخي، والعدد المتزايد من السكان الشباب ـ والتي يمكن تسخيرها لتعزيز الإبداع الزراعي والاستدامة.

وفي هذا الصدد، ترى فرجينيا تيشا، رئيسة الاتحاد الدولي للغرف القنصلية لأفريقيا (فيكا)، أن أفريقيا تتمتع بإمكانات لا مثيل لها تجعلها جديرة بلقب «سلة خبز العالم». ويعتمد هذا الطرح على حقيقة أن الآفاق الزراعية غير المستغلة في أفريقيا تتفوق على المناطق الجغرافية الأخرى.

وبحسب تيشا، فإن تحقيق هذه الإمكانية يتمحور حول إطار متشابك من المبادرات المحلية المستهدفة، والتعاون الحكومي، والدعم المالي من الدول الغربية. وتدعو تيشا إلى اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية والقوى الجيوسياسية الوطنية والدولية الأكبر. ولتسليط الضوء على التنفيذ العملي لهذه الأطروحة، تم دمج كينيا، موطن تيشا، مؤخراً في المرحلة الثانية من برنامج الأمن الغذائي للبنك الدولي. وتم تخصيص 600 مليون دولار للبلاد (تم توزيع 300 مليون دولار إضافية على الصومال وجزر القمر وملاوي) بهدف واضح يتمثل في التخفيف من التحديات المتكررة المرتبطة بالجفاف في المنطقة وتحفيز الإنتاجية الزراعية في الوقت نفسه.

ويمثل هذا البرنامج تجسيداً ملموساً لنوع الاستراتيجية المتكاملة التي يتبناها أبطال تيشا، ذلك أنه يستهدف تعزيز القدرات الوطنية من خلال تحسين التخطيط، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، وتعميم السياسات العامة التي ترعى القطاع الزراعي وتحفزه. وتؤكد رؤية تيشا على ضرورة اعتماد نهج تعاوني متعدد الجوانب لتسخير الإمكانات الزراعية الخاملة لأفريقيا بشكل فعال وتحويل القارة إلى قوة زراعية عالمية.

لكن إظهار إمكانات أفريقيا الكامنة كسلة غذاء عالمية يستلزم مواجهة العديد من التحديات الجوهرية والتغلب عليها. وربما تكون الرحلة نحو الممارسات الزراعية المستدامة والفعالة في أفريقيا معقدة، كما أوضحت مارغريت أ. روغاديا من منظمة لانديسا غير الحكومية في مقابلة مع مرصد الاستثمار.

ولنا أن نعرف أنه في جميع أنحاء أفريقيا، يمثل إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة المشهد الزراعي، حيث يلبي الناتج في المقام الأول الطلب المحلي والضروريات المنزلية بدلاً من المشاركة الأوسع في السوق. وهنا يكمن أصل المشكلة. غالباً ما يستلزم عمل لانديسا مواقف تحتاج إلى أطر تنظيمية ملموسة، حيث يسعى المستثمرون إلى الحصول على مساحات كبيرة من الأراضي التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال آليات غير مقننة بشكل صريح في القانون. وفي مثل هذه الحالات، تلعب لانديسا دوراً محورياً في التفاوض على نتائج منصفة.

✦

وتستشهد روجاديا بغانا وكينيا باعتبارهما دولتين تم إحراز تقدم كبير فيهما. ومع ذلك، فإن نقطة ارتكاز القضية لا تزال كما هي ؛ فالمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، وإن لم يكونوا الأهداف الرئيسية لصادرات الأغذية على نطاق واسع، يسيطرون في كثير من الأحيان على الأراضي، ويشكلون نقطة الخلاف الرئيسية بين المستثمرين والمزارعين.

وهذا يسلط الضوء على الدور الأساسي للحكومة في صياغة لوائح صارمة للأراضي والسياسات الزراعية. كما أن المشاركة النشطة لمنظمات مثل لانديسا أمر بالغ الأهمية في هذا السياق. وتتطلب هذه القضية، في جوهرها، اتباع نهج متوازن يضمن أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لن يتعرضوا للحرمان بشكل غير متناسب في المعاملات الزراعية، بحيث يعملون في الوقت نفسه على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والعمليات الزراعية واسعة النطاق. ومن ثم، فإننا نرى التفاعل الحاسم بين الرقابة التنظيمية، والرقابة غير الحكومية، واهتمام المستثمرين في تحقيق إمكانات أفريقيا باعتبارها سلة الخبز العالمية.

ومع ذلك، ومع تحضر أفريقيا، فقد شهد المشهد الزراعي فيها تغيرات تحويلية، لا سيما وأن المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يركزون تقليدياً على الطلب المحلي وزراعة الكفاف، باتوا يركزون الآن وبشكل متزايد على الأسواق الخارجية. وتؤكد روجاديا، في خطابها، على أهمية هذه التحولات، وتشدد على أنه لا ينبغي التقليل من دور صغار المزارعين في هذه السردية.

ونظراً لهيكل ملكية الأراضي القائم مسبقاً، تفترض روجاديا أن أصحاب الحيازات الصغيرة يشكلون محفزات لا غنى عنها للتنمية الزراعية. ومع ذلك، فإن تحقيق أفضل استفادة من إمكاناتهم تستلزم دعماً حكومياً أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن يتجلى هذا الدعم في توفير البنية التحتية التي تعزز الوصول إلى الأسواق. وكما تقول روغاديا:

✦

"عادة ماتكون البنية التحتية التي تدعم وصول المزارعين إلى السوق هي الحلقة المفقودة."

وفي هذا السيناريو، يمكن أن تكون التكنولوجيا أداة قوية لسد الفجوات الحالية، كونها تطرح حلولاً محتملة للتحديات اللوجستية وتحفز الأجيال الشابة على المغامرة في الزراعة. وتشير روغاديا إلى كينيا كدراسة حالة مقنعة:

✦

"لقد رأيت في كينيا مجموعات من الشباب ينضمون إلى قطاع الزراعة [من خلال استخدام] هواتفهم الذكية، التي أتاحت لهم إمكانية الوصول إلى الأسواق. كما أنهم يستخدمون منصات الإنترنت لتسويق منتجاتهم. ولديهم أيضاً أنظمة توصيل يتم تنسيقها على الأرض ".

ولا شك أن هذه التطورات المزدهرة تبشر بمسار مزدهر في المستقبل لقطاع الزراعة في أفريقيا، وبالتالي لقطاع الأعمال الزراعية الأكثر أهمية. علاوة على ذلك، ثمة اتجاه عالمي واضح تركز فيه الدول داخل أفريقيا وخارجها بشكل متزايد على تعزيز أمنها الغذائي. ويشمل هذا التركيز التفكير الاستبطاني في الإنتاج الغذائي المحلي والارتباطات الاستراتيجية خارج حدودها الوطنية. وهذه التطورات مجتمعة تبعث على التفاؤل بشأن التحول المحتمل للقارة الأفريقية إلى سلة خبز عالمية. كما أنها تسلط الضوء على الفرص المختلفة أمام الاستثمار الأجنبي للعب دور تيسيري في تحفيز هذا التحول. ومع ذلك، فإن توخي الحذر ضروري في هذا الصدد، إذ ينبغي أن يظل المستثمرين الأجانب واعين بتركيبة النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي يعملون فيه.

وفي هذا السياق، يجب هيكلة الاستثمارات الأجنبية بحيث تكون متوائمة مع مصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ذلك أن هؤلاء المزارعون ليسوا مجرد وكلاء اقتصاديين، وإنما ترتبط أنشطتهم الزراعية ارتباطاً جوهرياً بمعيشتهم وإعالة أسرهم.

وبالتالي، ينبغي أن تكون أي استراتيجية استثمار مدركة ومتجاوبة مع التداعيات متعددة الأوجه التي تولدها. إن الطريق نحو ترسيخ إفريقيا كسلة غذاء عالمية مليء بالوعود ولكنه يتطلب نهجاً متوازناً ومتعاطفاً، وهذا يتطلب أن تراعي الاستثمارات الضرورات الاجتماعية الأوسع، وأن تعمل الحكومات على إيجاد بيئة لا يكون فيها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة مجرد متلقين سلبيين، بل أصحاب مصلحة نشطين ومدعومين في هذه الرحلة التحويلية. . مراقب الاستثمار

القرن الأفريقي، 1991-2023
الاتجاهات الكبرى للصراع والسلام

تسعى هذه النشرة إلى أ) تقديم سرد شامل لحلقات السلام والصراع المهمة التي سيطرت على القرن الأفريقي من عام 1991 إلى منتصف عام 2023،
ب) استخلاص أربعة اتجاهات كبرى رئيسية هيمنت على هذه الفترة وستشكل التطورات المستقبلية.

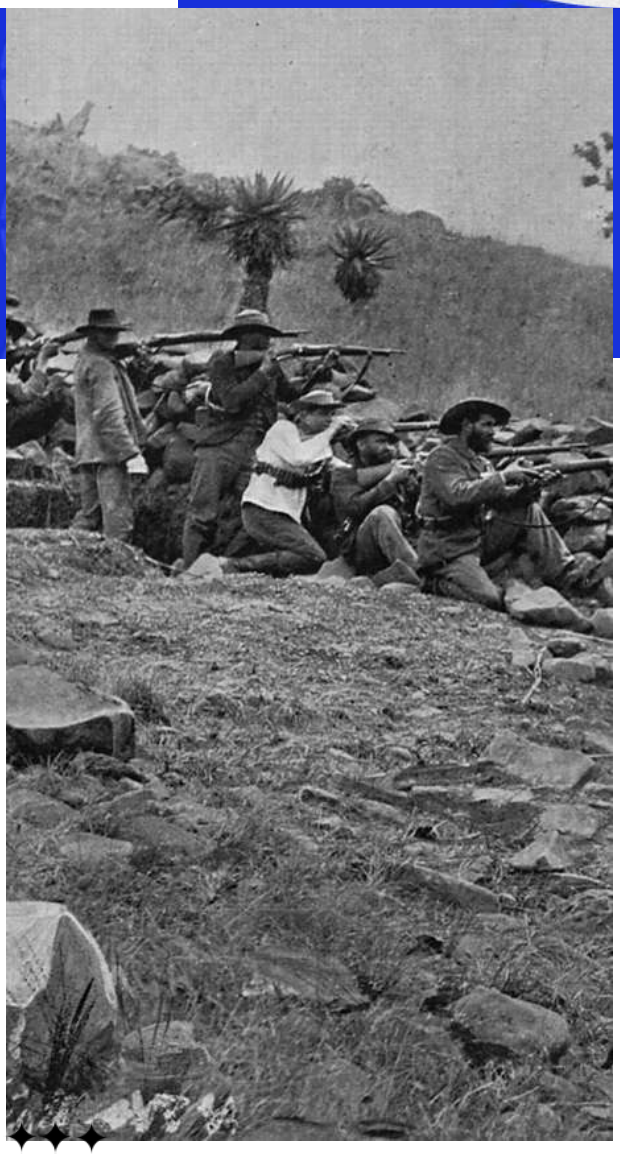

حصاد العذاب

كانت الفترة من 1991 إلى 2023 فاصلة في تاريخ القرن الأفريقي، فقد أحدثت تغييرات سياسية بالغة الأهمية تركت آثارها على الكثير من الديناميكيات الحالية، وكان من المقدر لها أن تترك آثارها أيضاً على التنمية الحالية والمستقبلية للمنطقة دون الإقليمية. ومنذ ذلك الحين، حصلت إريتريا على استقلالها عن إثيوبيا في عام 1993، وحصل جنوب السودان على استقلاله عن السودان في عام 2011، وأعلنت أرض الصومال استقلالها من جانب واحد في عام 1991 - دون اعتراف من الصومال أو الأمم المتحدة.

ومنذ عام 1991، شهدت جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان والسودان أنماطاً وأشكالاً مختلفة من النزاعات ؛ ولا يزال بعضها محتدماً حتى الآن بلا هوادة. ولننظر، مثلاً، إلى الحرب الإثيوبية الإريترية (1998-2000)، والحرب الأهلية في جيبوتي (1991-1994)، الحرب الأهلية المستمرة في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في السودان. فيما تتصارع جنوب السودان والسودان على حقول نفط هجليج ومنطقة أبيي المتنازع عليها منذ عام 2012. و في عام 2013،

أدت الحرب الأهلية في جنوب السودان بين الجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقيادة الرئيس سيلفا كير ونائبه رياك مشار، إلى إغراق جنوب السودان في حالة من عدم الاستقرار السياسي ومعاناة إنسانية كبيرة. وبعد ست سنوات من المفاوضات والعديد من اتفاقيات السلام التي تم التوسط فيها وخرقها، توصل الطرفان المتنازعان إلى اتفاق في عام 2018 لإنهاء الحرب الأهلية. وفي النهاية، أدى رياك مشار اليمين الدستورية كنائب أول للرئيس. ولا تزال آثار هذا النزاع تلقي بصداها على النسيج الاجتماعي والسياسي للشعب السوداني.

وبالمثل، تم إبرام اتفاق جوبا للسلام (2020) بعد الانتفاضة السودانية ضد نظام الرئيس البشير البائد في عام 2019 وتنصيب الحكومة الانتقالية قصيرة الأجل برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك (2019-2021). وفيما يتعلق بالسلام والصراع، وقعت قوى الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلح، بما في ذلك شركاء الجبهة الثورية السودانية، ومجموعة من عشر حركات ومنظمات تحريرية أخرى على اتفاقية جوبا للسلام.

رفضت حركة/جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد النور، وفصيل حركة تحرير السودان- الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو، اتفاق جوبا للسلام.

وأدى الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021 إلى تغيير الوضع على الأرض، حيث أعطى للمجلس السيادي الذي يهيمن عليه الجيش صلاحيات واسعة بعد أن رفض الشركاء المدنيون اتفاق (سودان تريبيون) الذي توسط فيه رئيس الوزراء حمدوك وقطاعات كبيرة من المفاوضين المدنيين. فيما ظل مصير الاتفاق الثاني بين بعض أصحاب المصلحة المدنيين والمجلس السيادي، والمعروف باسم الاتفاق الإطاري السياسي (الاتفاق الإطاري)، معلقاً حتى تم تجاوزه من قبل قوة عسكرية ثانية من القوات المسلحة السودانية وحركات إسلامية من نظام البشير وركزت الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على المراكز الحضرية ذات القواعد العسكرية والمطارات، ليس فقط في الخرطوم والخرطوم الشمالية وأم درمان ولكن أيضاً في جبل أولياء والفاشر والعبيد وكادوقلي ونيالا ومراوي وزالنجي.

وفي عام 2018، انتهى عهد الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بعد أكثر من عامين من الاحتجاجات التي قادتها أكبر مجموعة عرقية في البلاد، الأورومو، وأفراد من ثاني أكبر مجموعة عرقية، الأمهرة. وقد غذت المظالم التاريخية، وعنف الدولة، والاعتقالات الجماعية هذه الاحتجاجات، التي شهدت صعود رئيس الوزراء أبي أحمد كعضو قيادي بارز في ائتلاف حركات التحرير، وتوقيع اتفاقية السلام بين إريتريا وإثيوبيا. وخلال العام نفسه، فتحت الباب أمام عدة اتفاقات وعودة قوات المعارضة من إريتريا.

وفي وقت لاحق من ذلك العام، قام رئيس الوزراء أبي أحمد بدمج ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية في حزب الازدهار الجديد. وعارضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري إنشاء الحزب، واعتبرته جزءاً من أجندة لتحويل إثيوبيا من دولة اتحادية إلى دولة موحدة.

وتصاعدت التوترات بين جبهة تحرير تيغري الشعبية وحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد، وأدى نزاع انتخابي في عام 2020 إلى تحدي السلطات الفيدرالية وسلطات تيغراي الإقليمية لشرعية بعضهما البعض. وفي 4 نوفمبر 2020، أعلن رئيس الوزراء أبي أحمد عن عمليات عسكرية في تيغراي بعد هجوم شنته قوات التيغري على قاعدة عسكرية إقليمية. وبالإضافة إلى جبهة تحرير تيغري الشعبية، اجتاحت الحرب منطقتي أمهرة وعفار وخلقت عداوات بينهما وبين جبهة تحرير تيغري الشعبية بسبب انحيازهما إلى جانب الحكومة.

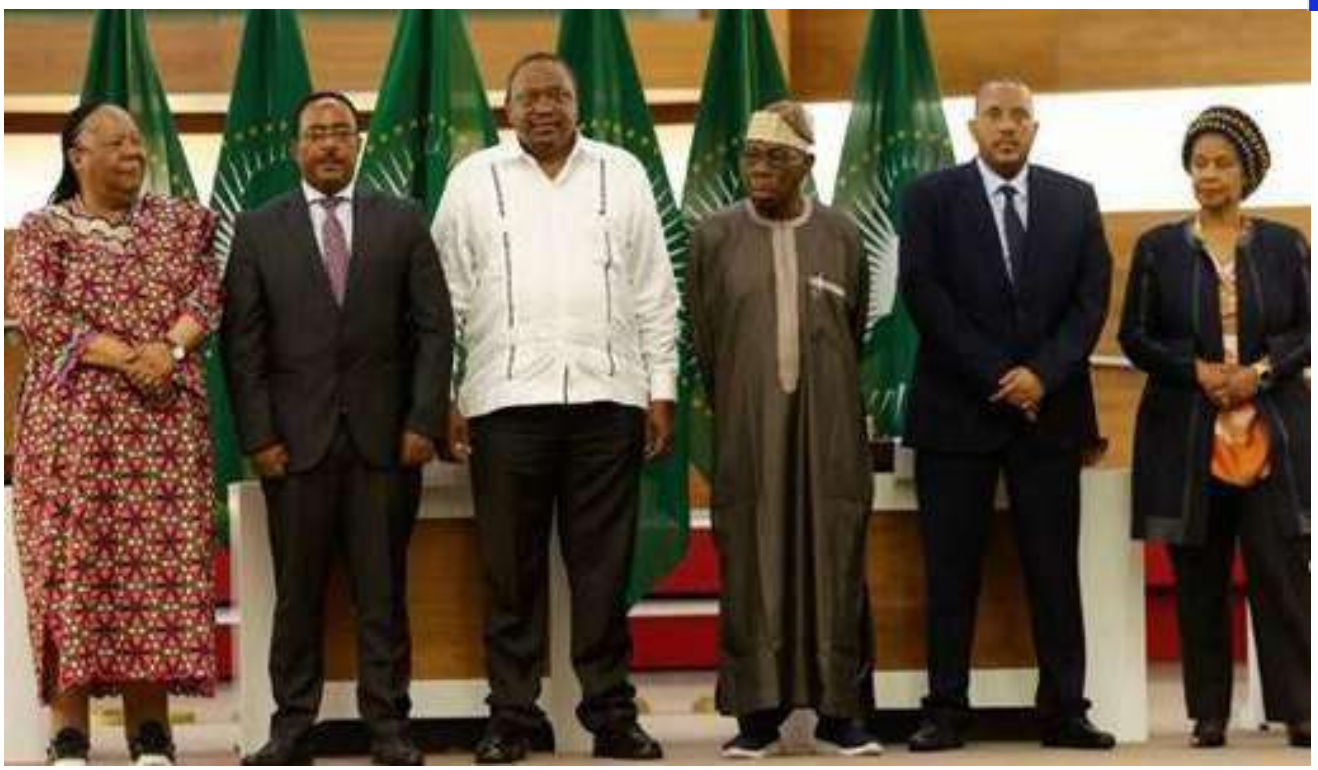

✦✦✦

وبعد توقيع اتفاقية بريتوريا بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي، عادت إثيوبيا مجدداً إلى نزاعات القومية العرقية والعنف لتسوية الخلافات السياسية مع حزب الازدهار الحاكم. على سبيل المثال، الحرب التي شنها جيش الأورومو الوطني، وخاصة في ولاية أوروميا الإقليمية الوطنية، وإنشاء ميليشيا فانو، وهي جماعة أمهرية شبه عسكرية قومية عرقية قاومت الاندماج في الجيش الإثيوبي.

كان نوع الأحداث الأكثر شيوعاً هو المعارك، حيث بلغ عددها أكثر من 100 حدث، تليها الانفجارات/العنف عن بعد، بما يقرب من 60 حدثاً. وقع أكثر من 46% من أحداث الانفجارات/العنف عن بعد في منطقة بنادير، أي بزيادة قدرها 70% تقريباً مقارنة بشهر فبراير 2023.

ورصد مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه أكثر من 180 حدث عنف سياسي و420 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها في الفترة من 18 مارس إلى 14 أبريل 2023. وتتركز معظم أعمال العنف السياسي في منطقة بنادير، حيث شنت حركة الشباب هجمات استهدفت قوات الأمن الصومالية والمدنيين.

بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS)، التي تشكلت بقرار من مجلس السلام والأمن الأفريقي، عملها في أبريل 2022. وتضم قواتها التي يبلغ قوامها 20 ألف جندي قوات من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وإثيوبيا. وجاء تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال خلفاً لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، التي عملت في الصومال لأكثر من 15 عاماً (2007-2022) وتم إنشاؤها لدعم إنشاء جيش وطني صومالي مؤهل، وقوة شرطة محترفة، ومؤسسات اتحادية.

وفي يونيو 2023، هاجم مقاتلو حركة الشباب معسكر بولو مارير التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، على بعد 120 كيلومتراً (75 ميلاً) جنوب غرب مقديشو، العاصمة الصومالية. واستخدم المهاجمون عبوات ناسفة محمولة على مركبات ومفجرين انتحاريين، مما أسفر عن مقتل 54 من جنود الجيش الديمقراطي الشعبي الأوغندي المتمركز ضمن إحدى قوات حفظ السلام.

وفي يونيو 2023، هاجم متمردو قوات الدفاع المتحالفة مدرسة في منطقة نائية من أوغندا بالقرب من حدود الكونغو.
وبالإضافة إلى 38 طالباً، قُتل حارس واثنان من سكان المجتمع المحلي في بلدة مبوندوي لوبيريها.

وكشف بيان عسكري أوغندي أن المتمردين اختطفوا ستة طلاب، تم استخدامهم لحمل الأغذية المنهوبة من مقصف المدرسة. وقال عمدة محلي لوكالة أسوشيتد برس إن بعض الطلاب تعرضوا للحرق والتشويه لدرجة يصعب معها التعرف عليهم، بينما قُتل آخرون بالرصاص أو تعرضوا للضرب حتى الموت بعد أن هاجم مسلحون مسلحون بالبنادق والمناجل المدرسة الواقعة في منطقة كاسيسي الحدودية.

ويواصل مسلحو حركة الشباب شن هجمات قاتلة في جميع أنحاء البلاد للإطاحة بالحكومة المركزية وإقامة حكم يعتمد قائم على تفسير متشدد لأحكام الشريعة الإسلامية، سعياً إلى توسيع نفوذهم في العديد من دول شرق إفريقيا بدرجات متفاوتة من النجاح. ويعد الهجوم الأخير على أوغندا بمثابة رسالة تذكير قوية بأن حركة الشباب لم تتراجع عن ارتكاب جرائم مروعة ضد قوات الأمن والمدنيين الأبرياء.
وهكذا يتضح أن التكلفة البشرية والاقتصادية للصراعات (الموت، والإعاقات الجسدية، واللجوء، والنزوح الجماعي، والتدمير المتعمد لعوامل التنمية والممتلكات) تحمل السمة المميزة للحروب القديمة أو الحديثة.
أفاد برنامج أوبسالا لبيانات العنف و الصراع العرقي (2023) أن العدد الإجمالي للوفيات في السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال وجنوب السودان وجيبوتي وكينيا وأوغندا بين عامي 1989 و 2022 كان أكثر من نصف مليون (514,510).
وخلال الفترة من فبراير إلى منتصف يونيو 2023، ساهمت الصراعات والنزاعات المسلحة في رفع عدد اللاجئين وطالبي اللجوء إلى 3,646,699، بينما أصبح السودان والصومال وجنوب السودان موطناً لـ 11,704,377 نازحاً داخلياً (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2023).

وساهمت نزاعات 2020-2022 في إثيوبيا ونزاع أبريل 2023 في السودان بشكل كبير في زيادة عدد النازحين، حيث ساهمت بأكثر من 50 في المائة من إجمالي النازحين في القرن الأفريقي. وخلال الفترة نفسها، أدى الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى إلى تفاقم الوضع حيث عانى الناس من تأثير الحرب وتقلبات الطبيعة. وهكذا يتضح أن حدة الآثار السلبية للصراعات استمرت، بل وتفاقمت في بعض النواحي.

الاتجاهات الكبرى للصراع والسلام

يلفت ملخص السلام والصراع من عام 1991 إلى عام 2023 انتباهنا إلى خمسة اتجاهات رئيسية على الأقل من شأنها أن تشكل السياسات المستقبلية والمناقشات الأكاديمية، بل وتلفت انتباهنا أيضاً إلى الحقيقة القاسية المتمثلة في أنه على الرغم من أن الأسباب الجذرية للصراع تبدو ديناميكية، إلا أنها تكتسب باستمرار سمات وأنماط وأحجام وسلوكيات جديدة في السياقات الجيوسياسية الوطنية والإقليمية والعالمية المتغيرة. وهذه الاتجاهات الأربعة الكبرى هي كما يلي:

01

التحول من حرب العصابات الريفية إلى الحرب الهجينة بين الريف والحضر

على الرغم من أن حركات التمرد، بما في ذلك الجماعات الإسلامية المسلحة في القرن الأفريقي، تشن حملاتها العسكرية من قواعد تقع في المناطق الريفية، إلا أنها تستحوذ على قلوب وعقول السكان المحليين. تعتبر المناطق الريفية مناسبة لإخفاء الذخائر والمعدات القتالية والعسكرية وشراء كميات كبيرة من المواد الغذائية دون أن يتم اكتشافها. على سبيل المثال، في حوالي عام 2000، تطور اتحاد المحاكم الإسلامية الصومالية من نظام قضائي إلى جهاز حكم في المدن الصومالية الكبرى والصغرى، حيث يقدم الخدمات الاجتماعية ويطبق الشريعة الإسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرته. هُزم اتحاد المحاكم الإسلامية في ديسمبر 2006 على يد قوات من الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية وإثيوبيا، وتم حل الجماعة (اتحاد المحاكم الإسلامية).

وحذت حذوها نقابة المحاكم الإسلامية، وحركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة، التي تعمل من القواعد الريفية لمهاجمة المراكز الحضرية، وتحظى بتأييد قوي من الشباب والعشائر في جميع المراكز الحضرية. وفي يونيو 2023، هاجمت حركة الشباب ثلاثة مراكز حضرية في الصومال وشنت هجوماً واحداً في أوغندا (انظر خلفية النشرة).

ونتيجة انتقال حركات التحرير من دارفور والنيل الأزرق من قواعدها الريفية إلى ثلاث مدن بالسودان (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان)، بينما بقيت أخرى في مسقط رأسها بدارفور، دارت الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشكل رئيسي في الوسط الحضري حيث تتواجد القواعد العسكرية والمطارات ((الخرطوم، الخرطوم بحري، أم درمان، مروي، الفاشر، الجنينة، نيالا، زالنجي، الأبيض).

وبالمثل، فإن القوى القومية العرقية في إثيوبيا، مثل جيش تحرير الأورومو، وفانو، والقوى الإقليمية المتمردة، التي رفضت الاندماج في قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في ولايتي أوروميا وأمهرة الإقليميتين، تركز هجماتها على المراكز الحضرية الصغيرة ولكن الاستراتيجية. وتسيطر جيش تحرير الأورومو على مساحات شاسعة من الغرب وكيليم ووليغا وبورانا وغوجي في جنوب إثيوبيا، وتقوم بتحصيل الضرائب، ووضع حواجز على الطرق، وفي بعض الأحيان سرقة البنوك والحصول على الفدية مقابل الاختطاف (نشرة السياسة العالمية).

02

التحولات في عمليات حفظ السلام ومفاوضات السلام

هناك بعثتان متبقيتان لحفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة في القرن الأفريقي: قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA)، والتي تشكلت لمراقبة الحدود الساخنة بين السودان وجنوب السودان وتسهيل تسليم المساعدات الإنسانية، وهي مخولة باستخدام القوة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في أبيي. أما بعثة حفظ السلام الثانية فهي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، التي أنشئت لتوطيد السلام والأمن في عام 2013 بعد اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان، وتم تعزيزها في عام 2014 لحماية المدنيين، ومراقبة حقوق الإنسان، ودعم تسليم المساعدات الإنسانية، وتنفيذ اتفاقية وقف الأعمال العدائية.

وتجدر الإشارة إلى أن البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، المشار إليها باسم «يوناميد »، قد أنشئت في 31 يوليه 2007 وكُلِّفت بحماية المدنيين وتأمين المساعدة الإنسانية، ورصد تنفيذ الاتفاقات، والمساعدة في إرساء أسس السلام والأمن الدوليين وإنشاء عملية سياسية شاملة، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ورصد الحالة على طول الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والإبلاغ عنها.

وثمة تحول كبير يتمثل في انتقال بعثات حفظ السلام المختلطة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال (UNSOM) إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) والبعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال (ATMIS). تشكلت البعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال (ATMIS)، وهي بعثة دولية قوامها 20 ألف فرد (عسكري وشرطي ومدني)، بتفويض من مجلس أمن الاتحاد الأفريقي وبدأت عملها في أبريل 2022. وتضم قواتها التي يبلغ قوامها 20 ألف جندي قوات من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وإثيوبيا. وجاء تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال خلفاً لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، التي عملت في الصومال لأكثر من 15 عاماً (2007-2022) وتم إنشاؤها لدعم إنشاء جيش وطني صومالي مؤهل، وقوة شرطة محترفة، ومؤسسات اتحادية.

03

تطور القدرة القتالية للمتمردين

مع اتجاه الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب إلى أ) استخدام طائرات بدون طيار لمهاجمة أهداف ذات قيمة عالية. ب) وزيادة المحاكاة الافتراضية والاعتماد على الأمن السيبراني المضاد، مع الحد الأدنى من التواجد المادي، فقد بات اكتشاف أماكن تواجدهم أكثر صعوبة. وفي هذا الصدد، تبين أن الجماعات الإرهابية الدولية تستخدم تحويلات الأموال عبر الهاتف المحمول في بعض الدول الأعضاء، وهناك احتمال أنها قد تستخدم أيضاً العملات المشفرة كوسيلة لغسل الأموال لتمويل أنشطتها. ج) تعمل حركة الشباب وغيرها من شبكات تجنيد الإرهابيين والمكاتب الوطنية والإقليمية والشركات التابعة لها والمتعاطفين معها على مستوى العالم، حيث تنظم وتنسق وتتبادل المعدات مع العصابات الإجرامية ذات الفكر المماثل.

وكما يتبين من المواد المعروضة في هذا القسم، فإن التكتيكات التي تستخدمها الشبكات الإرهابية الدولية متنوعة وأصبحت متطورة بشكل متزايد، حيث تجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة. وتشمل التكتيكات التقليدية القياسية التي يستخدمها الإرهابيون عمليات الاختطاف وقطع الرؤوس والخطف والتفجيرات الانتحارية والتفجيرات والاغتيالات والاعتداءات المسلحة والابتزاز وأخذ الرهائن. وفي الآونة الأخيرة، كانت حركة الشباب تطلق الأسلحة من الدراجات النارية، وباستخدام المركبات الجوية غير المأهولة أو الطائرات بدون طيار، والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وكما يتبين من المواد المقدمة في هذا القسم، فإن التكتيكات التي تستخدمها الشبكات الإرهابية الدولية متنوعة وأصبحت متطورة بشكل متزايد، حيث تجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة. وتشمل التكتيكات التقليدية القياسية التي يستخدمها الإرهابيون عمليات الاختطاف وقطع الرؤوس والخطف والتفجيرات الانتحارية والتفجيرات والاغتيالات والاعتداءات المسلحة والابتزاز وأخذ الرهائن. وفي الآونة الأخيرة، كانت حركة الشباب تطلق الأسلحة من الدراجات النارية، وباستخدام المركبات الجوية غير المأهولة أو الطائرات بدون طيار، والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وفي 16 يونيو 2023، أفيد بأن قوات الدعم السريع السودانية أسقطت طائرة مقاتلة تابعة للجيش السوداني. وعلى مر السنين، شوهدت الطائرة العسكرية بدون طيار VTOL المزودة بقذيفتي هاون عيار 120 ملم في العديد من الصراعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا. ويقال أيضاً أن هذه الطائرة الفريدة بدون طيار يتم تشغيلها من قبل القوات شبه العسكرية السودانية (قوة الدعم السريع (الطائرات المسلحة بدون طيار في السودان).

٠٤

توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعملة المشفرة لغسل الأموال

وقد واكب الاستخدام السلمي لتكنولوجيا المعلومات اتجاهاً ملحوظاً للتمرد السيبراني يترسخ جنبا إلى جنب مع تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتم إغراء الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل إلى التطرف والانضمام إلى الجماعات المتمردة لأنهم لا يتوقعون أي فرص عمل . وغالبا ما تؤدي هذه الإحباطات ليس فقط إلى محاولات الفرار إلى أوروبا، أو تعاطي المخدرات، أو التورط في جرائم صغيرة، بل تؤدي أيضا إلى اللجوء إلى المنظمات الدينية المتطرفة أو حركات التمرد. وعادةً ما يتم إغراء الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل للانضمام إلى الجماعات المتطرفة بذريعة أنهم لن يحصلوا على فرصة عمل في القريب المنظور. ولا تؤدي مثل هذه الإحباطات في كثير من الأحيان إلى محاولات الفرار إلى أوروبا، أو تعاطي المخدرات، أو التورط في جرائم صغيرة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى اللجوء إلى المنظمات الدينية المتطرفة أو حركات التمرد.

وتميل حركات التمرد، علمانية كانت أم دينية، إلى استخدام المدونات، وتطبيقات التراسل الفوري، ومواقع مشاركة الفيديو، وتويتر، وفيسبوك، وإنستغرام، وواتساب، وتمبلر، وآسك إف إم. وتؤكد حملاتهم الإعلامية على قدرتهم على بث ونشر الصور الرسومية والرسائل الصوتية والموسيقى. وقد خلق هذا الاتجاه الجديد شبكات إرهابية وطنية وإقليمية وعالمية شديدة اللامركزية بدرجات مختلفة من الاستقلالية عن المركز. على سبيل المثال، يحافظ المتمردون على اتصال افتراضي مع المنتسبين والأعضاء والقائمين بالتجنيد على المستوى الوطني والدولي.

من الصعب اكتشاف التمويل غير المشروع للإرهابيين وغيرهم من المتمردين لكونهم مستقلون لوجستياً وفنياً عن المؤسسات المصرفية الدولية، وأنظمة تحويل الأموال، والمؤسسات الاستثمارية. على سبيل المثال، في فبراير 2023، اتُهمت امرأة بتمويل إرهابي. وأفاد البنك المركزي النيجيري أن العملات المشفرة أصبحت مناسبة تماماً لإجراء العديد من الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب وشراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتهرب الضريبي (العملة المشفرة المحظورة من البنك المركزي النيجيري).

وفي 16 يونيو 2023، أفيد بأن قوات الدعم السريع السودانية أسقطت طائرة مقاتلة تابعة للجيش السوداني. وعلى مر السنين، شوهدت الطائرة العسكرية بدون طيار VTOL المزودة بقذيفتي هاون عيار 120 ملم في العديد من الصراعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا. ويقال أيضاً أن هذه الطائرة الفريدة بدون طيار يتم تشغيلها من قبل القوات شبه العسكرية السودانية (قوة الدعم السريع (الطائرات المسلحة بدون طيار في السودان).

الخلاصة

من الملاحظ أننا نشهد تراجع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والدور المتزايد للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مفاوضات السلام بين إثيوبيا وجبهة التحرير الشعبية الإثيوبية (عمليتا بريتوريا ونيروبي) والصومال (البعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال) وأقل بكثير في الصراع الحالي في السودان. تقود المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة مهمة السلام في السودان.

واليوم، تتمركز حركات التحرير والمتمردون والمنظمات الدينية المتشددة في المناطق الحضرية، فيما تستخدم الريف كمعبر لغزو المناطق الحصينة، وتلجأ إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للحفاظ على الاتصال بقاعدة الدعم الاجتماعي الحضرية. ومن اللافت أن إقامة علاقات مع مجموعات عرقية أو مناطق أو عشائر معينة بات أحد السمات المميزة لحركات التمرد المميزة في الوقت الحاضر. وهذا في حد ذاته يشير إلى ظهور اتجاهات عرقية قومية، تذكرنا بحركات تحرير إثيوبيا خلال نظام منغستو هيلا مريم (1974-1991) وحركات ما بعد الاستقلال السودانية التي ساهمت في استقلال جنوب السودان (في عام 2011). ففي إثيوبيا، والصومال، والسودان، استهدفت المواجهات الأخيرة بين القوات الحكومية والمتمردين، المنشآت الحكومية في المناطق الحضرية، ومنشآت الجيش، والبنية التحتية المدنية من أجل الدعاية وإضعاف المركز من الداخل. فيما يستغل المتمردون المناطق الريفية التي يسيطرون عليها، للحفاظ على هيكلهم التنظيمي، وجمع الإيرادات من خلال الضرائب، ورسوم العبور والتبرعات من التجار والأعيان الأثرياء.

كما ساعدتهم أيضاً على تطوير تقنيات التنظيم والتنسيق والشبكات والقدرات الإدارية المتطورة من خلال التنسيق والتواصل عبر التكنولوجيا السيبرانية بين الإرهابيين في البلاد وعبر البلاد وعلى المستوى الإقليمي والعالمي.

وتبرز بعض الاتجاهات الكبرى كمؤشرات على الطبيعة المتطورة للصراعات المستقبلية وقدرات المتمردين على تبني تقنيات جديدة ومعدات عسكرية متقدمة. ويبدو أن المستوى الحالي من الخبرة الفنية للمتمردين بات يضاهي مستوى الجيوش الوطنية، خاصة وأنهم يلحقون بالركب بسرعة باستخدام الطائرات بدون طيار والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والمزيد من التقدم في التمرد السيبراني، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغسل الأموال، والعملات المشفرة.

موزمبيق

بيئة أمنية محسّنة لانتخابات 2024

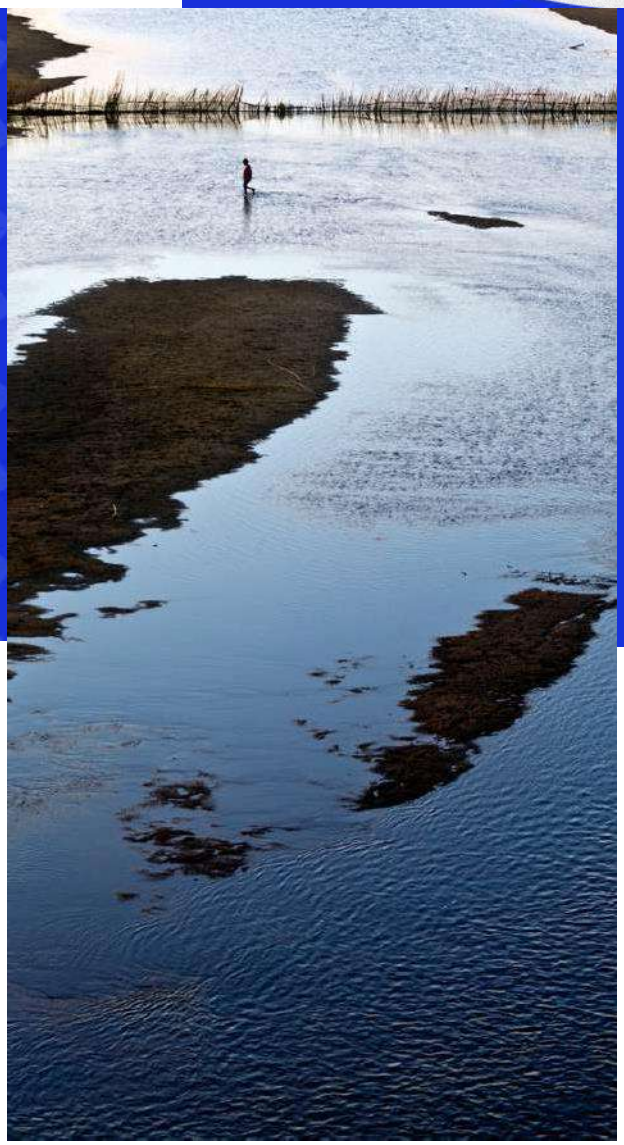

في عام 2024، سيصوت الموزمبيقيون في انتخاباتهم السادسة متعددة الأحزاب (1994، 1999، 2004، 2009، 2014، 2019) منذ الاستقلال عن البرتغال في عام 1975. فازت جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO)، التي قادت النضال التحرري، بجميع الانتخابات، من نظام الحزب الواحد بقيادة سامورا ماشيل (1975–1986)، حتى أول انتخابات متعددة الأحزاب حتى الآن، والتي فاز بها جواكيم ألبرتو تشيسانو، 1986-2005، مروراً بفوز أرماندو إميليو غيبوزا، 2005-2015، وانتهاءاً بفوز فيليب جاسينتو نيوسي، 2015-2024). وشابت أربعة على الأقل من الانتخابات الستة الأخيرة أعمال عنف انتخابية وما أشار إليه بعض مراقبي الانتخابات على أنه افتقار إلى النزاهة الانتخابية في ظل نظام حزبي مهيمن.

كانت الانتخابات الأخيرة (2019) تاريخية على أربعة أصعدة: كانت أول انتخابات يغيب عنها زعيم حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية، أفونسو دلاكاما، الذي فاز بالمركز الثاني في جميع الانتخابات المتنازع عليها منذ بداية الديمقراطية التعددية.

توفي دلاكاما في عام 2018 وخلفه أوسوفو موماد، الذي خاض الانتخابات الرئاسية كمرشح لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو). ثانياً، كانت انتخابات عام 2019 بمثابة الولاية الثانية لفيليبي نيوسي من جبهة تحرير موزمبيق، أما الثالثة، التي أجريت في عام 2017، فقد شهدت تمرد ميليشيا جماعة أنصار السنة والجماعة، المعروفة أيضاً باسم حركة الشباب (يجب عدم الخلط بينه وبين حركة الشباب في الصومال)، والتي استهدفت الساحل الموزمبيقي ونفذت هجمات في مقاطعة كابو دلغادو الشمالية. رابعاً، أجريت الانتخابات في ظل انكماش اقتصادي دفع نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي إلى 63.7%. وبحلول عام 2021، أدى التمرد الجهادي إلى نزوح أكثر من 800 ألف شخص، مما أدى إلى مقتل أكثر من 4000 شخص (تقييم آثار تمرد حركة الشباب في موزمبيق).

تعد البيئة السياسية والاقتصادية المحرومة في مقاطعة كابو ديلجادو عنصراً أساسياً في صعود حركة الشباب. قامت الحكومة الموزمبيقية بتهميش المقاطعة على مدى العقود الماضية، رغم كونها واحدة من أفقر المقاطعات في البلاد، فهي تفتقر إلى الرعاية الصحية الأولية والتعليم والوظائف، مع كون انعدام الأمن الغذائي أحد أكثر القضايا إلحاحاً. وعلى مر السنين، دأب حزب فريليمو الحاكم على منح امتيازات للسكان المسيحيين في البلاد والعاصمة مابوتو، وفي المقابل أهمل الحزب محافظة كابو ديلغادو ذات الأغلبية المسلمة والمناطق الساحلية في المقاطعات الشمالية الأخرى،

على الرغم من أن الرئيس نيوسي نفسه ولد في ميدا، كابو ديلجادو. ولقد كانت مشاعر الاستياء الجماعي الشديدة بين السكان المحليين الشماليين بمثابة بيئة خصبة لتجنيد الشباب من قبل الجماعة المتطرفة (حركة الشباب في موزمبيق).

وبعد عامين من الفشل في إحراز تقدم في مكافحة التمرد، لجأت حكومة الرئيس فيليب نيوسي إلى الشركات العسكرية الأجنبية الخاصة: فاغنر الروسية ومجموعة ديك الاستشارية (داغ) للتدخل عسكرياً في كابو ديلجادو في عام 2019. ولم يتمكن المرتزقة الأجانب من قمع التمرد بسبب افتقارهم إلى المعرفة بالتضاريس والمعرفة العملياتية في مقاطعة كابو ديلجادو الوعرة. وأدت الفظائع، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان، إلى إحداث شرخ بين الشركات العسكرية الأجنبية الخاصة والسكان المحليين. وبحلول عام 2021، اضطرت قوات فاغنر وداغ إلى مغادرة موزمبيق.

وساهمت رواندا في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية بقوة عسكرية قوامها 3800 جندي مخصصة لمحاربة الإرهاب بالتنسيق مع الجيش الموزمبيقي. وتم تمويل البعثة جزئياً بـ 20 مليوناً من صندوق التسهيلات الأوروبي. وبحلول عام 2021، أصبح من المسلم به أن نجاح رواندا الواضح في محاربة الجهاديين قد شجع موزمبيق ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية على الانضمام إلى القتال. وفي منتصف عام 2021، وافق مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية عقد في مابوتو، على نشر بعثة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية في موزامبيق (SAMIM). وتم نشر القوات في 15 يوليو كاستجابة إقليمية لدعم موزمبيق في مكافحة الإرهاب وأعمال التطرف العنيف. وقد حققت بعثة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية في موزامبيق العديد من الانجازات، بما في ذلك استعادة القرى، وطرد الإرهابيين من قواعدهم، والاستيلاء على الأسلحة والمواد الحربية،

وخلق بيئة آمنة نسبياً لعبور المساعدات الإنسانية بأمان. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسب أفراد المجتمع المحلي الثقة في قوات بعثة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية في موزامبيق، وشعروا بمزيد من الثقة مع تمكين النازحين داخلياً بالعودة إلى حياتهم اليومية (بعثة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية في موزامبيق). ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من منطقة كابو ديلجادو بات خالياً من العمليات الجهادية، إلا أنها لا تزال تشكل تهديدات أمنية لأعمال استخراج الغاز والمعادن البحرية والبرية.

✦

وهناك على الأقل اثنتان من التداعيات الأمنية لانتخابات عام 2024:

1) برزت أعمال العنف التي سبقت الانتخابات بالفعل أثناء تسجيل الناخبين في أبريل ومايو 2023. بدأ العنف في مقاطعتي نامبولا ومانيكا في أنغوشي عندما اتهم فريليمو رينامو بمحاولة سرية لتسجيل السكان خارج حدود البلدية. لكن ما حدث لم يكن حادثاً فردياً (cipeleicoes).

2) وقد تتمكن الدوائر المستبعدة من التصويت في انتخابات 2019 لأسباب أمنية بسبب التمرد من المشاركة في انتخابات 2024. وتعتبر معظم هذه المناطق مؤيدة للمعارضة – رينامو والحركة الديمقراطية الموزمبيقية (MDM).

3) أصبحت موزمبيق الآن في وضع أفضل لتهيئة بيئة آمنة للمستثمرين، الذين أعاق المتمردون أنشطتهم، بحيث بات بإمكانهم الآن استئناف أعمالهم، مع زيادة فرصة البلاد في جذب مستثمرين جدد.